

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
جنيف

تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٥

استعراض عام



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٥

---

## ملاحظات

---

- تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.
- ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.
- يمكن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن المرجو التنويه بذلك، مع الإشارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي إيداع أمانة الأونكتاد نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه.
- الاستعراض العام الوارد هنا سيصدر أيضاً كجزء من تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٥ (UNCTAD/TDR(2005))، رقم المبيع (A.05.II.D.13).

UNCTAD/TDR/(2005) (Overview)

## استعراض عام

حين ننظر إلى اتجاهات الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من منظور الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الظاهرة المبشرة هي أن معدل النمو في البلدان النامية في عام ٢٠٠٤ كان سريعاً وأوسع نطاقاً مما كان عليه لسنوات عديدة. فتواصل ارتفاع معدل دخل الفرد ارتفاعاً شديداً في الصين والهند وهما البلدان اللذان يعيش فيهما العدد الأكبر من السكان في فقر مدقع. وتمثلت أمريكا اللاتينية من أزمته الاقتصادية الخانقة وعادت إلى نمو أسرع أذكتته زيادة الصادرات. وحقت أفريقيا ثانية معدل نمو جاوز ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤. علاوة على ذلك، يُتوقع أن تحقق العديد من البلدان الأفريقية نمواً قوياً نسبياً على المدى القصير بفضل استمرار الطلب الشديد على عدد من سلعها الأساسية. أما الظاهرة غير السارة فهي أنه حتى معدلات النمو التي تقارب ٥ في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء غير كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن الدلائل، التي تلقي عليها الاختلالات العالمية بظلالها، تشير إلى أن عام ٢٠٠٥ سيشهد تباطؤاً في النمو في البلدان المتقدمة مع ما يصحب ذلك من آثار على البلدان النامية.

ومنذ بداية الألفية الجديدة، صار أداء الاقتصاد العالمي يتشكل بفعل الدور المتعاظم للصين والهند. فالنمو السريع الذي عرفه هذان الاقتصادان الضخمان قد فاض خيره على بلدان نامية أخرى كثيرة، ورسخ مكانة جنوب شرق آسيا كقطب نمو جديد في الاقتصاد العالمي. وقد صاحب صعودهما أشكال جديدة من الترابط العالمي من بينها توقعات أكثر إشراقاً لصالح مصدري السلع الأساسية وزيادة المبادلات التجارية بين البلدان النامية وزيادة صادرات رأس المال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ولكن صاحبهما أيضاً اشتداد حدة المنافسة في الأسواق العالمية على أنواع معينة من المصنوعات.

### التوقعات والاختلالات العالمية

يعود التباطؤ الذي شهده نمو الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٥ في معظمه إلى تباطؤ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية وبعض الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. والضعف المؤقت الذي شاب اقتصاد الولايات المتحدة لم يعوضه أداء نمو أقوى في منطقة اليورو واليابان. فكلاهما ما زال يفتقران إلى الحيوية اللازمة لإصلاح الاختلالات الداخلية وللمساهمة في تقويم الاختلال في التجارة العالمية. والواقع أنه منذ

بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، شهد نمو الإنتاج في منطقة اليورو واليابان تباطؤًا ملحوظًا مما دفع إلى خفض التوقعات لعام ٢٠٠٥. وبالرغم من أن منطقة اليورو واليابان استفادا كثيرا من النمو العالمي على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولا سيما من الانتعاش الآسيوي، فإن أيًا منهما لم ينجح في إنعاش الطلب المحلي.

ومن بواعث القلق الأخرى بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية ارتفاع أسعار النفط التي تضاغت منذ منتصف عام ٢٠٠٢ فبلغت ٥٨ دولارا للبرميل في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بالرغم من التعديلات المرنة التي أجراها منتجو النفط على العرض. إلا أن الهزة التي ترتعد الفرائص لحدوثها في النشاط الاقتصادي والتضخم في البلدان المتقدمة بسبب ارتفاع أسعار النفط، والتي تشبه الأثر الذي شوهد خلال السبعينيات من القرن الماضي، لم تحدث بعد لسبيين. أولهما، أن البلدان المتقدمة أصبحت أقل اعتمادا على النفط من ذي قبل لأن استعمال الطاقة صار أكثر كفاءة. وفي الوقت ذاته، صارت حصة الخدمات من ناتجها القومي الإجمالي أكبر على حساب الصناعة التي تستهلك قدرا أكبر من الطاقة لكل وحدة من المخرجات. وثانيهما أن ارتفاع سعر النفط في الآونة الأخيرة ليس نتيجة صدمة كبيرة في العرض وإنما هو نتيجة لزيادة تدريجية في الطلب. وفي ظل هذه الظروف، اتسمت ردود سياسات الأجور والنقد في البلدان المتقدمة بالاعتدال ولم تعرض للخطر استقرار الأسعار أو نمو الإنتاج.

وقد كان للطفرة التي شهدتها أسعار النفط مؤخرا أثر أشد على اقتصادات البلدان النامية المستوردة للنفط وخاصة على البلدان التي أدى فيها التصنيع إلى اعتماد أكبر على الواردات من النفط. ففي البرازيل، مثلا، تزيد الكثافة في استعمال النفط في الإنتاج المحلي بنسبة ٤٠ في المائة عن المعدل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وفي الصين وتايلند تزيد تلك الكثافة مرتين وفي الهند ثلاث مرات عنها في البلدان الأعضاء في تلك المنظمة. وبالتالي، فإن الضغوط التضخمية الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط تعرض للخطر استدامة عملية النمو في البلدان النامية بشكل رئيسي. ومع أن درجة التضخم ما زالت بسيطة حتى الآن، فإن السياسة النقدية قد شُددت بالفعل في بعض البلدان.

ومن ناحية أخرى، ليس مصدرو النفط وحدهم المستفيدون، بل استفادت أيضا كثير من البلدان النامية المصدرة لسلع أساسية غير النفط من زيادة الطلب على صادراتها وارتفاع أسعارها. ومنذ عام ٢٠٠٢، صار اشتداد الطلب من بلدان شرق

وجنوب آسيا، لا سيما الصين والهند، العامل الرئيس في ارتفاع أسعار السلع. وفي أسواق السلع الأساسية الأولية أسهمت قيود العرض الجديدة بدورها في رد فعل الأسعار القوي. ومن المرجح أن يبقى الطلب الآسيوي مرتفعا على السلع الأساسية الأولية خصوصا النفط والمعادن كالنحاس وركاز الحديد والنيكل بالإضافة إلى المطاط الطبيعي وحبوب الصويا، مما سيرفع إيرادات مصدري هذه المنتجات. غير أن أي تطورات أخرى في أسواق السلع الأساسية الأولية ستكون رهنا إلى حد بعيد بكمية العرض الإضافية التي ستنجح عن الاستثمارات الجديدة الحديثة العهد ومدى السرعة التي ستصبح بها تلك القدرة متاحة وبكيفية تؤثر طلب البلدان المتقدمة على السلع الأساسية بالحاجة إلى تصحيح أوجه الاختلال القائمة في التجارة.

وبالرغم من الأهمية المتزايدة التي تحظى بها البلدان النامية ذات النمو السريع بالنسبة لأسواق السلع الأساسية الأولية، لا تزال البلدان المتقدمة التي تستجلب ثلثي الواردات العالمية من السلع الأساسية غير النفطية تواصل أداء دور هام. ومن غير المرجح أن تؤدي واردات الصين والهند المتزايدة من السلع الأساسية الأولية وحدها إلى عكس الاتجاه نحو الانخفاض في أسعار السلع الحقيقية على نحو دائم. والواقع أن أسعار السلع الأساسية، بالقيمة الحقيقية، ما زالت تقل بأكثر من الثلث عن المعدل الذي كانت تحققه في الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٨٥. فضلا عن ذلك، تكبح التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية قدرة العديد من البلدان النامية على بلوغ طريق النمو المستقر والمستدام وتوفير العمالة بما يمكن أن يعود بالنفع على السكان بجميع شرائحهم ويمكنها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتمثل الاختلالات الشديدة في الحساب الجاري العالمي أكبر خطر على استقرار نمو الاقتصاد العالمي على المدى القصير. فقد واصل العجز التجاري للولايات المتحدة تفاقمه رغم خفض قيمة الدولار الذي فقد ١٨ في المائة من قيمته المرجحة بالتجارة الخارجية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ويمثل العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة ثلثي الفوائض العالمية مجمعة. وقد زاد عجزها في السنوات الأخيرة إزاء جميع شركائها التجاريين تقريبا وكانت الزيادة الأوضح في التجارة مع أوروبا الغربية والصين. ومن جهة أخرى، يشهد الميزان التجاري الصيني فائضا ليس فقط مع الولايات المتحدة وإنما مع عدد من البلدان المتقدمة الأخرى. ولكن، رغم هذه الفوائض، عرفت

واردات الصين من هذه البلدان ارتفاعا سريعا أيضا مثلما عرفته وارداتها من البلدان المجاورة لها ومن بلدان نامية أخرى.

إن اتباع منهج اقتصادي كلي متسق على الصعيد الدولي سيعزز بشكل كبير فرص البلدان الأشد فقرا في ترسيخ تحسن أداء النمو الذي حققته مؤخرا. وسيكون على هذا المنهج أن يشمل البلدان النامية الرئيسية وأن يرمي إلى تفادي إجراء تكييفات ذات طبيعة انكماشية على الاختلالات العالمية.

### جنوب وشرق آسيا: قطب النمو الجديد

كانت آسيا وما تزال منطقة تشهد دينامية اقتصادية على مدى العقود الأربعة الأخيرة إذ تعرف اقتصادات مختلفة في المنطقة نموا سريعا على التوالي. وقد برهن الحجم الكبير للبلدين الذين دخلا هذا المسلسل في الآونة الأخيرة، وهما الصين والهند، على أن منطقة جنوب وشرق آسيا قطب جديد للنمو في الاقتصاد العالمي. وبسبب شدة اعتماد هذه الاقتصادات الآسيوية الضخمة على الواردات من السلع الأساسية الأولية في نمو إنتاجها الصناعي، لا سيما المحروقات والمواد الخام الصناعية، وبسبب الارتباطات الناجمة عن ذلك مع بلدان نامية أخرى، فإن التغيرات في أداء نموها ستكون لها انعكاسات شديدة من حيث عائدات التجارة والتصدير للبلدان النامية الأخرى. وهذا أمر يثير حتما مسألة استدامة وتيرة نموهاتين القوتين الاقتصاديتين على المدى المتوسط والبعيد.

فمن حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ما زال الطريق طويلا أمام كل من الصين والهند قبل أن تقتربا من المستويات التي حققتها الاقتصادات التي تحتل الصدارة. غير أن لديهما إمكانيات هائلة للحاق بالركب. ولتحقيق تلك الإمكانيات، من المهم جدا للبلدين تحقيق زيادة أكبر في الإنتاجية في النشاطات الصناعية والحرص على إشراك جميع شرائح سكانهما في زيادة الدخل. فالزيادة في دخل شريحة عريضة من السكان أمر أساسي للمساعدة باحثاث الفقر وتحقيق قبول اجتماعي واسع للتغييرات الهيكلية الضرورية؛ ولكن الزيادات في الأجور في جميع قطاعات الاقتصاد بما يتماشى مع ارتفاع الإنتاجية تشكل بدورها دعامة رئيسية لزيادة الاستهلاك الداخلي وبالتالي استدامة زيادة الإنتاج واستقراره. وتكوين رأس المال الثابت رهن بتوقعات مواتية فيما يخص الطلب عموما وليس الصادرات فحسب التي تخضع لتقلبات السوق العالمي وللتغييرات التي تطرأ على التنافسية العالمية.

## أنساق التجارة المتغيرة في الصين والهند

صاحبت استمرار النمو السريع وتحسن مستويات المعيشة في الصين والهند زيادة كبيرة في حصص آسيا من صادرات العالم ومن استهلاك المواد الخام. ونظرا لضخامة الاقتصادين الصيني والهندي ولأنساق الطلب الخاصة التي تميز كلا منهما، فإن تأثير التغيرات التي تطرأ على بنية العرض والطلب فيهما على تركيبة التجارة العالمية يكون أعظم من تأثير بنية العرض والطلب في بلدان آسيوية أخرى حديثة العهد هي أيضا بالتصنيع أثناء صعود نجمها في الاقتصاد. وتأثير النمو الذي حققته الصين على أسواق المنتجات الدولية وعلى تدفقات التجارة العالمية تأثير جلي بالفعل. وربما تخضع بنية تجارة السلع في الهند لسلسلة تغيرات مشابهة لما عرفته الصين مع تأخر يقدر بعقد أو عقدين، إذا اكتسب التصنيع في الهند وهي تواصل صعودها الاقتصادي نفس الأهمية التي اكتسبها في الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو الأخرى.

وقد عرف استعمال المعادن - في الصين - وبقدر أقل في الهند - ارتفاعا شديدا على مدى العقود القليلة الأخيرة، لا سيما منذ منتصف التسعينات. إذ تفوق الزيادة في استعمال الألمنيوم والنحاس والنيكل والصلب حاليا معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في الصين. ويصادف جزء من هذه الزيادة الحديثة الارتفاع الشديد في معدلات الاستثمار خاصة في البنية التحتية. غير أن هذا الارتفاع السريع الذي عرفته مؤخرا كثافة استعمال المعادن في الصين وما واكبه من زيادة في وارداتها من المعادن ومنتجات التعدين من شأنه أن يتباطأ حالما تتباطأ وتيرة نمو الاستثمار خاصة في البناء وفي البنيات التحتية. وعلى العكس ظلت كثافة استعمال المعادن في الهند مستقرة تقريبا على مدى العقود الأربعة الأخيرة عاكسة بذلك وتيرة تصنيع أبطأ في البلاد وحصص الاستثمار الصغيرة نسبيا من ناتجها القومي الإجمالي في البنيات التحتية.

وعرفت كمية ما تستهلكه الصين من طاقة ارتفاعا مطرداً منذ الستينات ولكن بمعدل أبطأ من ناتجها القومي الإجمالي. وسيتوقف تطور استعمالها للطاقة في المستقبل عما ستمخض عنه الاتجاهات المتضاربة: فمن جهة، سيرتع التصنيع المتواصل والسريع وارتفاع مستويات المعيشة وبنيات النقل المحسنة إلى زيادة استعمال الطاقة؛ ومن جهة أخرى، يظل هناك احتمال كبير لاعتماد التكنولوجيات الموفرة للطاقة. وفي كلتا الحالتين، يرجح أن يواصل طلب الصين على الطاقة في المستقبل تقدمه على نمو العرض المحلي.

وستخضع الواردات الزراعية لعدد من العوامل. وما دامت هناك حاجة للواردات من المواد الخام للاستعمال الصناعي كمدخلات إنتاجية للسوق المحلية الآخذة في النمو، سيواصل الطلب على الواردات ارتفاعه. ومن المرجح أن تكون هذه هي الحال بالنسبة للمطاط والخشب. ومن جهة أخرى، من الممكن توقع حدوث تباطؤ في الواردات من القطن، التي كانت تتوقف إلى حد كبير على إنتاج النسيج والملابس لأغراض التصدير، حيث تتحول تركيبة الصادرات إلى منتجات أكثر استخداماً للتكنولوجيا.

كما سيؤدي الارتفاع المتواصل في معدل مستويات المعيشة والتقدم الأكبر في مجال الحد من الفقر في الصين كذلك إلى زيادة الطلب على الأغذية وإلى حدوث تغيير في تركيبها الغذائية. ولقد ظلت الصين حتى الآن تحقق إلى حد كبير اكتفاءها الذاتي من معظم أنواع الأغذية الرئيسية. لكن، من المرجح أن تصبح، مع ازدياد الاستهلاك، أكثر اعتماداً على الواردات من الأغذية في المستقبل بالرغم من النمو المحتمل في الإنتاجية وفي الإنتاج في قطاعها الزراعي المحلي نتيجة الإصلاحات التي أدخلت مؤخراً على السياسة الزراعية. ونظراً لحجم اقتصادها، فحتى التغيرات الصغيرة في نسب الاكتفاء الذاتي يمكن أن يكون لها أثر كبير على واردات الصين الزراعية.

لقد حسنت الصين، منذ منتصف الثمانينات، بصورة كبيرة سلتها من الصادرات التي أصبح للصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والموارد لصناعة الإلكترونيات حصة الأسد فيها. وما تزال صادرات الصين مع ذلك تضم محتوى عال نسبياً من المواد المستوردة غير أن ثمة مؤشرات تدل على حدوث ارتفاع في حصة القيمة المضافة محلياً في تجارة السلع المجهزة في الصين خاصة في قطاع الإلكترونيات. ولم تعرف الهند نفس الظفرة في صادرات المصنوعات التي طبعت اقتصاد البلدان الآسيوية الأخرى سريعة النمو. فقد أصبحت مصدراً رائداً للبرامج المعلوماتية والخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، خصوصاً إلى الولايات المتحدة، لكن من غير المؤكد ما إذا كانت حصتها من عائدات الهند من الصادرات ستزداد. وعلى مدى السنوات القليلة القادمة، قد تواصل القيمة المطلقة للصادرات من هذه الخدمات ارتفاعها غير أنه من المرجح أن يكون نشاط التصدير أقوى في مجال الصناعة.

ولدينامية النمو التي تعرفها الصين وغيرها من اقتصادات آسيا آثار إيجابية على العديد من البلدان المتقدمة والنامية. ويصح هذا على تلك البلدان التي تستفيد



مباشرة من الاندفاع الحاصل في طلب الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو على الواردات. كما يصح على تلك التي تستفيد بصورة غير مباشرة من آثار النمو الإيجابية على اقتصادات شركائها التجاريين الرئيسيين. ولقد حققت بلدان أخرى كذلك ارتفاعاً في الصادرات ونمواً في الدخل نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بالرغم من أن صادراتها إلى الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو صغيرة نسبياً. ولكن يجب الإقرار أيضاً بأن مشاركة الصين المتعاظمة في التجارة العالمية تطرح تحديات جديدة في طريق العديد من البلدان. فهي إذ ألقت بثقلها في الأسواق العالمية بسبب ضخامة اقتصادها قد تسهم في إهيار أسعار مصنوعاتها وما تصدره هي وبلدان نامية أخرى مثل الملابس والأحذية وبعض أنواع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد حدث ارتفاع صادرات الصين من الملابس، بالخصوص، في وقت كانت عدة بلدان نامية قد اعتمدت فيه استراتيجيات تنمية أكثر انفتاحاً على الخارج وكان العديد منها قد طور أنشطة إنتاج وتصدير في قطاع الملابس للاستجابة، إلى حد ما، إلى نظام الحصص بمقتضى الترتيب الخاص بالمنسوجات المتعددة الألياف.

ويكاد لا يخالنا الشك في أن وتيرة التنمية في الاقتصادات الآسيوية الكثيفة السكان، خاصة الصين، تتطلب التعجيل بإحداث تغييرات هيكلية في بلدان عديدة أخرى - نامية كانت أو متقدمة. وضغط التكيف في بعض القطاعات كصناعة الملابس مثلاً، وفي النشاطات الاقتصادية التي لا تتطلب مهارات كبيرة بصفة أعم، أشد منه في قطاعات أخرى حيث المنافسة أقل من جانب المنتجين الذين يتمتعون بأحور أقل وإنتاجية عالية نسبياً. وتشيع مخاوف في العديد من البلدان النامية من أن وتيرة التغيير الهيكلي قد تؤدي إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الإنتاج. ومن المفارقات أن البلدان المتقدمة، التي سجلت نسب عجز كبيرة في موازينها التجارية، كأستراليا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كان أداءها من حيث النمو المحلي والعمالة أفضل من البلدان التي سجلت فوائض تجارية كبيرة وقدرة أكبر على المنافسة كألمانيا واليابان. فمنازعة التزام جميع البلدان بتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية والاستجابة لإدماج البلدان الكبيرة الفقيرة بالانقياد للضغوط الحمائية سيأتي بنتائج عكسية: فأغلب عائدات البلدان النامية من صادراتها إلى البلدان المتقدمة تتحول إلى طلب أكبر على الواردات من المصنوعات المتطورة وبالتالي فإن فوائدها تتدفق ثانية على هذه الأخيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

### تزايد أهمية التجارة فيما بين بلدان الجنوب

تلقي التجارة فيما بين البلدان النامية التشجيع أحيانا بوصفها بديلا عن نسق التجارة التقليدي الذي تعتمد فيه تجارة البلدان النامية أساسا على الصادرات من السلع الأساسية الأولية إلى البلدان المتقدمة مقابل واردات من المصنوعات. ويعكس الازدياد السريع في أهمية التجارة فيما بين بلدان الجنوب، خصوصا على مدى العقدين الأخيرين، عددا من العوامل. أولا، حدوث تحسن ملحوظ في هذه التجارة بعد الانتكاسة التي عرفتها خلال الثمانينات. وثانياً، قد سهل التزوع إلى اعتماد استراتيجيات تنمية أكثر انفتاحا على الخارج في طائفة واسعة من البلدان النامية، إلى جانب إصلاح التجارة واتفاقات التجارة الإقليمية، بشكل كبير النفاذ إلى تلك الأسواق بما في ذلك نفاذ الواردات من بلدان نامية أخرى. غير أن أهم سبب يقف وراء النمو السريع في التجارة فيما بين بلدان الجنوب هو أن نمو الإنتاج في بعض البلدان النامية الكبرى، لا سيما الصين، كان أسرع منه في البلدان المتقدمة. وفضلا عن ذلك، قد ارتبط أداء هذه البلدان التي حققت نمو نشطا ارتباطا وثيقا بزيادة التخصص وتقاسم الإنتاج داخل المناطق.

ورغم أن تزايد التجارة فيما بين بلدان الجنوب أمر واقع فإن التطورات الأخيرة التي تشهدها البلدان النامية ككل تتطلب تقييم البيانات الإحصائية بعناية. والواقع أن هذا التقييم يستلزم تلبية عدد من الشروط لقبول الانطباع المبدئي بأن التجارة فيما بين البلدان النامية قد عرفت نموا هائلا على مدى العقد الماضي تقريبا وبأن أكبر الفضل في ذلك الارتفاع يعود إلى الصادرات من المصنوعات.

ويبدو أن الدور المتنامي للبلدان النامية في تدفقات التجارة العالمية هو في المقام الأول نتيجة لأداء بعض الاقتصادات الآسيوية الذي فاق النمو المتوسط وما ارتبط بذلك من تغير في مستوى وتركيب تجارها الخارجية. ويعود جزء كبير من الزيادة الإحصائية في التجارة بين بلدان الجنوب في المصنوعات إلى ازدواج احتساب تقاسم الإنتاج داخل منطقة شرق آسيا فيما يتعلق بالمنتجات المراد تصديرها في نهاية الأمر إلى الدول المتقدمة. كما يعود إلى ازدواج الاحتساب المتعلق بوظيفة هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة بوصفهما ميناءين للمسافنة أو ميناءين إقليميين لتجميع الشاحنات. ويعني الدور الهام الذي تضطلع به التجارة الثلاثية في الارتفاع المسجل للتجارة في المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب أن هذه التجارة في معظمها لم تحد من اعتماد البلدان النامية في

صادراتها الصناعية على إجمالي الطلب في أسواق البلدان المتقدمة. وما دام الطلب النهائي من البلدان المتقدمة - خصوصا الولايات المتحدة وهي أهم سوق للتصدير بالنسبة لشرق آسيا- مرتفعا على المنتجات التي يلعب تقاسم إنتاجها فيما بين بلدان شرق آسيا دورا هاما، فإن التجارة الثلاثية، وبالتالي التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ستظل قوية. ومن جهة أخرى، قد حسنت القفزة الاقتصادية التي شهدتها أمريكا اللاتينية التوقعات المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب في المصنوعات غير المتصلة بالتجارة الثلاثية.

ويبدو ارتفاع التجارة في السلع الأساسية الأولية فيما بين بلدان الجنوب متواضعا أكثر في الإحصائيات المتعلقة بالتجارة. غير أن الفضل فيه يرجع إلى عدد من البلدان أكبر من عدد البلدان المعنية بالارتفاع الشديد في التجارة في المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب. فقد مكن أفريقيا، وإلى جانبها أمريكا اللاتينية والكاربي، من استعادة بعض حصص السوق في مجمل التجارة فيما بين بلدان الجنوب كانت قد فقدتها خلال الثمانينات من القرن الماضي. والواقع أن من المرجح أن يتحول ارتفاع صادرات السلع الأساسية الأولية من بلدان الجنوب إلى البلدان النامية الآسيوية التي تعرف نموا سريعا إلى الخاصية الأكثر مرونة لما أصبح يسمى "جغرافية التجارة الجديدة".

ويبقى تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب غاية ترجيح لأسباب شتى. أولا، بطء النمو في البلدان المتقدمة واستمرار قيام الحواجز التجارية التي تفرضها على منتجات يهملها البلدان النامية تصديرها يعني أنه على البلدان النامية أن تهتم أكثر بأسواق بعضها بعضاً لتعزيز نمو الصادرات من أجل تحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي. وثانياً، تعني ضخامة الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو البلدان النامية عن السعي إلى أسواق البلدان المتقدمة للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير. وثالثاً، يعرض استمرار الاعتماد على أسواق البلدان المتقدمة البلدان النامية لضغط محتمل يربط تحسن النفاذ إلى تلك الأسواق بتعهدات ملزمة بتحرير الاقتصاد بسرعة من القيود التجارية والمالية وحماية الملكية الفكرية واعتماد سياسة الباب المفتوح إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يعرضها، بصورة أعم، لخطر تضيق المجال السياسي باستمرار على البلدان النامية.

#### إعادة النظر في شروط التجارة

إن التغييرات الأخيرة والجارية في التجارة العالمية، على صعيد كل من أنواع المنتجات واتجاه التجارة، تمس البلدان النامية بأشكال مختلفة حسب أنواع المنتجات التي تتألف منها صادراتها ووارداتها. ففيما يتعلق بالتصدير، يختلف الأثر حسب نسب المنتجات الصناعية والسلع الأساسية، أما فيما يتعلق بالواردات، فإن الاعتماد على المحروقات وعلى المواد الخام الصناعية هو ما يحدد الحصيلة بالنسبة لكل بلد.

ونفس العوامل التي حسنت شروط التجارة بالنسبة لبعض المجموعات من البلدان، لا سيما ارتفاع أسعار النفط والمعادن ومنتجات التعدين، أدت إلى ترويض شروط التجارة بالنسبة لمجموعات أخرى. وفي بعض البلدان، خصوصا في أمريكا اللاتينية وكذلك أفريقيا، تعزز الأثر الإيجابي لتحركات الأسعار على القدرة الشرائية للصادرات بسبب ارتفاع حجم الصادرات؛ بينما عادل ارتفاع أسعار الواردات المكاسب التي تحققت من ارتفاع قيم وحدات التصدير في بلدان أخرى بل زاد عنه. ومنذ عام ٢٠٠٢، كانت بعض الاقتصادات التي يشكل النفط والمعادن ومنتجات التعدين حصة كبيرة من إجمالي صادراتها من السلع أكبر المستفيدين من التطورات الأخيرة في أسواق المنتجات العالمية. فقد ارتفعت شروط التجارة للبلدان التي تمثل منتجات النفط الجزء الأكبر من حصتها من الصادرات بمعدل قارب ٣٠ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ بينما ارتفعت شروط التجارة المتعلقة بالبلدان التي تمثل المعادن ومنتجات التعدين الجزء الأكبر من حصتها من الصادرات بنحو ١٥ في المائة. وتباينت التطورات في شروط التجارة أشد ما يكون التباين في الاقتصادات التي تمثل فيها السلع الزراعية الجزء الأكبر من إجمالي صادرات السلع. وهو ما يعكس الاختلافات الكبيرة في حركة أسعار منتجات معينة ضمن هذه الفئة، والاختلافات في حصة السلع الأساسية الأولية الأخرى من صادراتها، وحصص النفط من وارداتها من السلع.

وقد شهدت البلدان النامية التي تشكل المصنوعات حصة الأسد من صادراتها وهي في ذات الوقت مستوردة صافية للنفط والمعادن والفلزات، تدهورا في شروط التجارة على مدى السنتين أو السنوات الثلاث الماضية. وقد يتحول هذا التدهور، بسبب اجتماع التأثيرات الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية الأولية المستوردة وركود أو انخفاض أسعار صادراتها من المصنوعات، إلى سمة لتجارها الخارجية على مدى أطول. وثمة سببان يقفان وراء ذلك: أولا، هناك مؤشرات تدل على أن أسعار صادراتها من المصنوعات في تراجع مقارنة بأسعار المصنوعات التي تستوردها من البلدان

المتقدمة؛ وثانياً، من المرجح أن تظل أسعار السلع الأساسية الأولية على ارتفاعها ما دام النمو الصناعي محافظاً على نشاطه في الاقتصادات الآسيوية وبالإمكان تسوية الاختلالات التي تعصف بالعالم المتقدم دون الدخول في انكماش.

والواقع أن خسارة مصدري المصنوعات في البلدان النامية من حيث شروط التجارة تجدها تفسيراً جزئياً في وتيرة عملية اللحاق بالركب في بعض من هذه البلدان، لا سيما الصين والهند. وهي عملية يحركها ارتفاع الإنتاجية في قطاعات التصدير مما أعطاهما ميزة تنافسية وأدت إلى ارتفاع الطلب على الاستيراد. وقد أدت التقلبات التي طبعته النسق العالمي للطلب وتأثيراتها على كل بلد إلى إعادة توزيع الدخل لا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فحسب وإنما، بدرجة متزايدة، بين مختلف مجموعات البلدان النامية. غير أن من المهم الإقرار بأن أي تغيير يطرأ على توزيع الدخل الحقيقي لا يعني بالضرورة خسارة مطلقة. فما دام نمو الإنتاج يتسم بالقوة الكافية، فإن بإمكان جميع البلدان أن تحقق مكاسب على مستوى الدخل الحقيقي مع تفاوت في تلك المكاسب بين الدول حسب بنية صادراتها وقدرة منتجها على المنافسة العالمية. حيث، يمكن معادلة تدهور شروط التجارة بزيادة حجم الصادرات. ويزداد احتمال حدوث هذا الأمر إذا كانت الصادرات تتألف من منتجات صناعية تحويلية تتمتع بمرونة طلب سعرية مرتفعة أكبر منه إذا كانت تتألف من سلع أساسية أولية.

إن زيادة الإنتاجية في آسيا لم تؤد فقط إلى تحقيق أرباح أعلى للشركات وإنما إلى ارتفاع الأرباح أيضاً؛ كما استفاد منها المستهلكون في الداخل والخارج بفضل انخفاض الأسعار. ويمكن ارتفاع عائدات التصدير، بالرغم من انخفاض أسعار التصدير، البلدان الآسيوية من دفع أسعار أعلى مقابل المدخلات المستوردة وهو ما شكل، بدوره، مكاسب في شروط التجارة للعديد من مصدري السلع الأساسية الأولية. وعلاوة على ذلك، استفادت صادرات آسيا أيضاً من ارتفاع الطلب في تلك البلدان النامية التي شهدت ارتفاعاً في عائداتها من التصدير بفضل الطلب الآسيوي المتزايد على سلعها الأساسية.

### سياسات لإدارة الأشكال الجديدة من الترابط العالمي

رغم أنه من المرجح أن يعزز تواصل النمو في جنوب شرق آسيا والانتعاش الذي تعرفه مناطق أخرى من العالم النامي الطلب على السلع الأساسية الأولية، فإن

المشكلة الأساسية المتمثلة في عدم استقرار هذه الأسعار وميلها إلى التدهور من حيث قيمتها الحقيقية على المدى الطويل مقارنة بأسعار المصنوعات، لا سيما تلك التي تصدرها البلدان المتقدمة تبقى مطروحة. وبالتالي يتحتم على البلدان النامية ألا تقع بالتصنيع والتنوع. إذ هناك خطر يتمثل في إمكانية أن يؤدي الانتعاش الذي عرفته أسواق السلع الأساسية الأولية في الآونة الأخيرة إلى التحول عن الاستثمار - على الصعيدين المحلي والأجنبي - في قطاعات الصناعة الناشئة في البلدان المصدرة للسلع الأساسية لصالح الصناعات الاستخراجية. ومع أن ارتفاع الاستثمار في هذا المجال قد يعود بالنفع من حيث خلق قدرة عرض إضافية وزيادة الإنتاجية، فإن هذا ينبغي ألا يكون على حساب الاستثمار في الصناعة التحويلية. وعلى مصدري السلع الأساسية الأولية الذين استفادوا مؤخراً من ارتفاع الأسعار وفي بعض الحالات من ارتفاع حجم الصادرات أن يواصلوا جهودهم لتحقيق تنوع أكبر في قطاع السلع الأساسية الأولية إلى جانب تحسين قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات لديهم. وتتيح الأرباح الاستثنائية الأخيرة الناجمة عن ارتفاع عائدات السلع الأساسية الأولية فرصة سانحة لزيادة الاستثمار في البنية التحتية والطاقة الإنتاجية - وهما أمران أساسيان للدفع بعجلة التنمية.

وعلى المستوى الوطني، يثير هذا الأمر مسألة اقتسام عائدات التصدير من الصناعات الاستخراجية التي ظلت على الدوام محط اهتمام أساسي في استراتيجية التنمية. فما انفك ارتفاع الطلب العالمي وارتفاع الأسعار الدولية للمحروقات ومنتجات التعدين يجتذب مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك القطاعات في عدد من البلدان النامية، ومن شأن هذا أن يعزز فرص حشد موارد إضافية للتنمية في هذه البلدان. ولكن دخل الحكومات من الضرائب على الأرباح في هذه القطاعات كان في العادة ولا يزال ضئيلاً جداً، ويعود السبب في ذلك، إلى حد ما، إلى سياسة انتهجت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حوافز ضريبية. وتنطوي مثل هذه السياسة على مجازفة بإدخال البلدان المرشحة لاستقبال الاستثمارات في "سباق نحو الحضيض" من الواضح أنه ينبغي تجنبه.

وقد تكون الأتاوات وإنشاء مشاريع مشتركة أو الملكية العامة الخالصة لشركات التنفيذ المصادر الإضافية تدر الدخل الضريبي من الأنشطة الأساسية الموجهة إلى التصدير. غير أن الجهود المبذولة للحصول على دخل ضريبي مناسب ينبغي ألا تحرم المنفذين، من القطاع الخاص أو العام، من الموارد المالية التي يحتاجونها لزيادة إنتاجيتهم

وقدرتهم على العرض وعلى المنافسة على الصعيد العالمي. وتتيح الاتجاهات نحو الارتفاع التي بدت مؤخرا في أسعار المحروقات والمعادن ومنتجات التعدين في الأسواق العالمية نتيجة ارتفاع الطلب من منطقة جنوب وشرق آسيا فرصة لإعادة النظر في نظامي الضرائب والملكية القائمين. فإعادة النظر هذه - التي تجرى بالفعل في عدد من البلدان - والتعديلات المحتملة التي قد تجرى على السياسة الاستراتيجية قد تكون أكثر فعالية إذا تعاونت البلدان المصدرة للنفط والمعادن على صياغة بعض المبادئ المتفق عليها عموما المتعلقة بالمعاملة الضريبية للمستثمرين الأجانب. كما أن ارتفاع نصيب القطاع العام أو المستهلكين من الربح الناجم عن الصناعات الاستخراجية، لا يعزز تلقائيا التنمية والتقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ إذ يجب أن يصاحبه استغلال استراتيجي لعائدات الاستثمار مما سيزيد القدرة الإنتاجية في قطاعات أخرى إلى جانب التعليم والصحة والبنيات التحتية.

وعلى المستوى الدولي، ربما لم تغير حالات الارتفاع الأخيرة في أسعار بعض السلع الأساسية الأولية والتحسينات التي طرأت على شروط تجارة عدد من البلدان النامية الاتجاه الطويل المدى في أسعار السلع الأساسية الحقيقية أو تؤثر في تقلبها. والتقلبات الهائلة في أسعار السلع الأساسية الأولية لا تصب في مصلحة المنتجين ولا المستهلكين. وهذا ما اعترفت به أيضا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي التي أكدت، في اجتماعها المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على جملة أمور من بينها "أهمية استقرار أسواق النفط من أجل تحقيق الازدهار العالمي" وحثت على إجراء "حوار أوثق بين مصدري النفط ومستورديه". وبالرغم من أن السلع الأساسية الأولية باستثناء النفط قد تكون أقل أهمية بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإنها مع ذلك تتمتع بنفس القدر من الأهمية، إن لم يكن أكثر، بالنسبة لتلك البلدان النامية التي تعول على الصادرات من تلك السلع. وبما أن الفقر المدقع يشكل بالنسبة للعديد من هذه البلدان مشكلة ملحة، فإن مسألة استقرار أسعار السلع الأساسية الأولية تكتسي أهمية بالغة ليس من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب وإنما من أجل تحقيق الازدهار العالمي عموما. وبالتالي ربما يكون على المجتمع الدولي أن يفكر، بروح من الشراكة العالمية من أجل التنمية، في إعادة النظر في آليات على المستويين العالمي والإقليمي يكون من شأنها الحد من تقلب أسعار مجموعة أكبر من السلع الأساسية وليس فقط النفط بغية تخفيف أثرها على الدخل القومي للبلدان المصدرة.

غير أن المشكلة الرئيسية في مجال السياسة العامة، على المدى القصير، تتعلق بتصحيح الاختلالات الحاصلة حالياً في التجارة العالمية. وكثيراً ما يقال إن قرار المصارف المركزية في العالم النامي، وخصوصاً في آسيا، بالتدخل في سوق العملات هو السبب الرئيس وراء هذه الاختلالات. والواقع أن معظم البلدان التي تتدخل تدخلها صريحاً تحاول تفادي ارتفاع سعر العملة الذي قد ينتج عن تدفقات الرساميل بدافع المضاربة حتى تضمن عدم المجازفة بالقدرة التنافسية العالمية التي يتمتع بها أغلب منتجياتها. واعتمدت معظم بلدان جنوب شرق آسيا نظاماً انفرادياً لتثبيت أسعار الصرف فيها بعد الأزمة المالية الآسيوية في حين اتجهت معظم بلدان أمريكا اللاتينية إلى التعويم الموجه. ويتمثل الهدف، في كلتا الحالتين، في الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مستوى تنافسي مع الحصول على درجة معينة من الاستقلال عن أسواق المال العالمية.

وفي غياب نظام متعدد الأطراف لتحديد أسعار الصرف يضع في الاعتبار هموم البلدان النامية الصغيرة والمنفتحة، يبدو تثبيت سعر الصرف بشكل انفرادي في مستوى تنافسي وسيلة فعالة لتفادي الأزمات. وإن لكل مصرف من المصارف المركزية القدرة على القيام بهجمات مضادة ناجحة وذات مصداقية عندما تتعرض عملته "للتهديد" أو الضغط في اتجاه الزيادة. وهي على العكس من ذلك تكاد تكون بلا حول أو قوة لتثبيت سعر الصرف الذي يقع تحت التهديد أو الضغط في اتجاه الانخفاض حتى ولو كانت المصارف المركزية قد كثرت احتياطات هائلة من العملات العالمية. فمعالجة هذا النوع من عدم الاتساق تقتضي تعاوناً متعدد الأطراف وتناسقاً في السياسات. وقد فاقم تحرير أسواق المال قبل الأوان إلى حد كبير ضعف البلدان النامية أمام الصدمات المالية الخارجية. وفضلاً عن ذلك، صار من الواضح أن تعزيز الأنظمة المالية المحلية غير كافٍ للحد من ذلك الضعف بشكل كبير.

ولا بد، من أجل معالجة الاختلالات العالمية معالجة سلسلة، من تجنب حدوث انكماش في البلدان المتقدمة - التي ما فتئ النمو فيها يعتمد بشكل مفرط على اقتصاد الولايات المتحدة- ومن تجنب حدوث تباطؤ ملحوظ في البلدان النامية. فأى سيناريو يسعى إلى تصحيح الاختلالات العالمية، وبقدر أهم العجز في التجارة الخارجية للولايات المتحدة، عن طريق رفع أسعار الصرف بشكل كبير وتخفيض الامتصاص الداخلي في الصين وغيرها من البلدان النامية في آسيا، سيكون له حتماً أثر انكماش على الاقتصاد العالمي. فهو لن يعرض للخطر محاولات الصين لإدماج قدر وفير من العمال القرويين و،



بصفة أعم، الحد من الفقر فحسب وإنما سيؤثر سلبا كذلك على الجهود التي تبذلها بلدان نامية أخرى في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى العكس من ذلك، سيقبل احتمال تسبب تعديل الاختلالات العالمية في حدوث انكماش إذا ارتفع الطلب بوتيرة أسرع من منطقة اليورو واليابان. ولا ينبغي إغفال أن معظم العجز الخارجي للولايات المتحدة تقابله فوائض بلدان متقدمة أخرى. وتتكاثر فوائض الحسابات الجارية في منطقة اليورو وفي اليابان مع باقي أنحاء العالم - بالرغم من ارتفاع فاتورات المستوردات من النفط وغيره من السلع الأساسية الأولية. فالواقع أن اليابان وألمانيا مثلتا مجتمعين ٢٦٨ مليار دولار أو نحو ٣٠ في المائة من فائض الحساب الجاري العالمي المجمع في عام ٢٠٠٤، مقابل فائض حساب جار إجمالي بلغ ١٩٣ مليار دولار في جنوب شرق آسيا. وتمثل الصين، وهي البلد الذي وقع عليه الضغط الأشد لإعادة تقييم عملتها، ما ينوف عن ثلث هذا المبلغ أو أقل من ٨ في المائة من الفائض العالمي المجمع.

ولا ينبغي أن تغفل المبادرات الدولية للتخفيف من حدة الفقر ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أهمية تصحيح الاختلالات العالمية تصحيحا سلسا من أجل ضمان استدامة "المعجزة الآسيوية". والواقع أن استمرار الصين والهند في جهودهما للحاق بالركب الاقتصادي ستكون له آثار توسعية تعم معظم البلدان النامية. وأي بطء أو ارتباك قد يصيب هذه العملية سيحمل في طياته خطر تكثيف المنافسة السعرية العالمية على أسواق المصنوعات التي تصدرها البلدان النامية في الوقت الذي سيضعف فيه الآثار التوسعية الناجمة عن اشتداد الطلب من آسيا.

سوباشاي - بانيتشباكدي

الأمين العام للأونكتاد